

دور المراجعة الداخلية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكليات عنيزة

The Role of Internal Audit in Promoting Corporate Governance
Principles from the Perspective of Faculty Members at Unaizah
Colleges

إعداد

د. السمان عطا المنان عبد الرحيم
قسم المحاسبة، كلية العلوم الإنسانية والإدارية، كليات
عنيزة، القصيم، المملكة العربية السعودية
د. مي عثمان علي أبو
قسم المحاسبة، كلية العلوم الإنسانية والإدارية، كليات
عنيزة، القصيم، المملكة العربية السعودية



مجلة تكنولوجيا العلوم الانسانية والادارية

المجلد (الثاني) - العدد (الرابع) - مسلسل العدد (ب ٠٤ - ع ٠٤ - م ٠٢) - مايو ٢٠٢٥

Volume (Second) - Issue (Third) - Issue Series (S04-I04-V02) - February 2025

المجلة معرفة على بنك المعرفة المصري وقاعدة بيانات دار المنظومة العربية ومعامل التأثير العربي

https://tssa.journals.ekb.eg/issue_54755_54756.html

مستخلص البحث

هدفت الدراسة إلى إبراز دور المراجعة الداخلية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات، وتمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية: هل تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات؟، وهل تواجه إدارة المراجعة الداخلية معوقات تحد من اسهامها في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات؟ ولتحقيق أهداف الدراسة وإيجاد حلول موضوعية لمشكلتها أفترض الباحثان بأن إدارة المراجعة الداخلية تسهم في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات، وأنه لا توجد معوقات تحد من إسهام إدارة المراجعة الداخلية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات. وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة ومنها الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وبعد اختبار الفرضيات تبين صحة الفرض الأول (تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات)، وصحة الفرض الثاني (لا تواجه إدارة المراجعة الداخلية معوقات تحد من اسهامها في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات). وأوصى الباحثان بتقديم الدعم اللازم لإدارة المراجعة الداخلية من خلال وضعها في مكانة تنظيمية تسمح لها من القيام بالأدوار المرجوة منها، بالإضافة إلى توفير الموارد المادية والبشرية التي تعينها على تعزيز مبادئ حوكمة الشركات.

Abstract

The study aimed to highlight the role of internal audit in promoting corporate governance principles. The study problem was represented by the following questions: Does the internal audit department contribute to promoting corporate governance principles? And does the internal audit department face obstacles that limit its contribution to promoting corporate governance principles?

To achieve the study objectives and find objective solutions to its problem, the researchers hypothesized that the internal audit department contributes to promoting corporate governance principles and that there are no obstacles that limit the internal audit department's contribution to promoting corporate governance principles. The researchers used the descriptive analytical approach, in addition to employing several appropriate statistical methods, including the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS). After testing the hypotheses, the first hypothesis (the internal audit department contributes to promoting corporate governance principles) and the second hypothesis (the internal audit department does not face obstacles that limit its contribution to promoting corporate governance principles) were found to be valid. The researchers recommended providing the necessary support to the internal audit department by placing it in an organizational position that enables it to perform its intended roles, in addition to providing the material and human resources that will enable it to promote corporate governance principles.

الكلمات المفتاحية:

(المراجعة Audit، الداخلية Internal، حوكمة الشركات Corporate Governance)

أولاً: الإطار المنهجي:

١- تمهيد:

مما لا شك أن الأزمات المالية العالمية التي اجتاحت عالم الأعمال لعبت دور كبير في اهتزاز ثقة المستثمرين في الأنظمة المحاسبية للمؤسسات بشكل عام والتقارير المالية التي تنتجها على وجه الخصوص، الأمر الذي دفع الكيانات المهنية المهتمة بأمر المحاسبة والمراجعة إلى ضرورة تعزيز الثقة في الأنظمة المحاسبية والتقارير المالية التي تنتجها وذلك من خلال إيجاد أنظمة تركز وتدعم الاستقلالية وتراقب أداء المؤسسات من ناحية وتحمي حقوق المساهمين من الناحية الأخرى وذلك من خلال التأكيد على الشفافية وضمان فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية.

٢- مشكلة البحث:

حوكمة الشركات عبارة عن نظام متكامل يتم من خلاله صياغة الأهداف العامة للشركة ومتابعة عملية تنفيذ هذه الأهداف في ظل انفصال الملكية عن الإدارة، بالإضافة إلى ضرورة مراقبة أداء الإدارة والتحقق من أنها تعمل جاهدة لتحقيق مصالح الملاك والأطراف ذات العلاقة، ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

✓ هل تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات؟

✓ هل تواجه إدارة المراجعة الداخلية معوقات تحد من إسهامها في تعزيز مبادئ حوكمة

الشركات؟

٣- فرضيات البحث:

يمكن صياغة فرضيات البحث في الآتي:

✓ تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات.

✓ لا تواجه إدارة المراجعة الداخلية معوقات تحد من إسهامها في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات.

٤- أهمية البحث:

مما لا شك فيه أن شركات المساهمة العامة أصبحت تهيمن بشكل كبير جدًا على الاقتصاد العالمي، ومن أهم خصائص هذه الشركات انفصال الملكية عن الإدارة، بمعنى آخر أن إدارة هذه الشركات تعمل كوكيل لملاكها في تحقيق مصالحهم. ومن هذا المنطلق تعتبر عملية مراقبة أداء الإدارة فيما يختص بصياغة الأهداف العامة للشركة والعمل على تحقيق هذه الأهداف بشكل يعزز مصالح الملاك والأطراف ذات العلاقة أمر بالغ الأهمية وذلك من خلال تكريس نظام قوي للرقابة الداخلية، وزيادة فعالية وكفاءة إدارة المراجعة الداخلية للقيام بدورها الحقيقي المتمثل في المراجعة المالية والتشغيلية، بالإضافة إلى دورها الفاعل في الحد من تدنية المخاطر المالية، والتأكد من تعزيز إجراءات الحوكمة.

٥- أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في إبراز دور المراجعة الداخلية في الآتي:

✓ المساهمة في حفظ حقوق الملاك.

✓ حماية حقوق أصحاب المصالح.

✓ تحديد مستوى الإفصاح والشفافية للمعلومات المالية وغير المالية ومدى دقتها وتقديمها في الوقت المناسب.

✓ التأكد من استقلالية كافة اللجان والوحدات الإدارية بالمنشأة.

✓ التأكد من قيام مجلس الإدارة بجميع مسؤولياته.

٦- منهج البحث:

استخدم الباحثان المناهج التالية:

١/ المنهج الوصفي: لوصف وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات.

٢/ المنهج الاستقرائي: بهدف استقراء بعض الكتابات التي يتضمنها الفكر المحاسبي المتعلق بموضوع البحث، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.

٧- أساليب جمع المعلومات:

تم الاعتماد على أسلوبين لجمع المعلومات والبيانات:

- أ. **المقابلة:** وذلك من خلال إجراء المقابلات مع بعض أعضاء هيئة التدريس ذوي التخصصات المرتبطة مع موضوع البحث، للحصول منهم على معلومات حول دور إدارة المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات من وجهة نظرهم.
- ب. **الاستبانة:** وذلك لاستطلاع آراء أفراد العينة عن

٨- حدود البحث:

- أ. **الحدود المكانية:** منطقة القصيم، المملكة العربية السعودية.
- ب. **الحدود الزمانية:** الفترة من العام ٢٠٢٠م حتى العام ٢٠٢٥م.

٩- هيكل البحث:

تتمثل هيكلية البحث فيما يلي:

- أ. **الإطار المنهجي:** ويشمل: مشكلة البحث، وفرضيات البحث، وأهمية البحث، وأهداف البحث، ومنهج البحث، والدراسات السابقة.
- ب. **الإطار النظري:** ويشمل: مفهوم المراجعة الداخلية، ومفهوم ومبادئ حوكمة الشركات.
- ج. **الدراسة الميدانية:** وتشمل تحليل فرضيات البحث وتحديد نتائج الدراسة.
- د. **الخاتمة:** وتشمل: أهم النتائج والتوصيات.

١٠- الدراسات السابقة:

أ- دراسة (ميرة و الأزهر، ٢٠١٧م)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة دور لجان المراجعة في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات والتي تعد في غاية الأهمية نظرًا لاتجاه أغلب الشركات إلى تكوين لجان مراجعة الحسابات

ولا اعتبار حوكمة الشركات هدفاً رئيسياً تسعى جميع الشركات إلى تحقيقه. ولتوضيح الدور تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي، حيث تم التوصل إلى أن اللجان مراجعة الحسابات دوراً بارزاً في تفعيل حوكمة الشركات لأنها تعمل على زيادة القدرة الرقابية للآليات التي تركز عليها الحوكمة من أجل التطبيق السليم للمبادئ عملياً، كما تقوم بالعديد من المهام التي من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية.

ب-دراسة (الحاج، ٢٠١٧م):

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل مفهوم حوكمة الشركات ومفهوم فجوة التوقعات في المراجعة وبيان دور المراجعة الداخلية كأحد آليات حوكمة الشركات في محاولة تضيق فجوة التوقعات. تم إتباع كلاً من المنهج التاريخي الاستنباطي والاستقرائي والوصفي ولغرض جمع البيانات ميدانياً تم إعداد استبانة للفئة المستهدفة من المراجعين الداخليين والمحاسبين في الشركات المساهمة العامة اليمنية. وتوصلت الدراسة إلى أن استقلال وقوة نظام الرقابة الداخلية داخل الشركة وتأهيل وتدريب العاملين في المراجعة يساعد في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة، وأوصت الدراسة بأنه ينبغي تعيين المراجعين الداخليين وفقاً لمؤهلات مهنية ترتبط بتخصص المحاسبة والمراجعة.

ج-دراسة (عزوز، ٢٠١٧م)

تركز الدراسة على إبراز دور المراجعة الداخلية كآلية لتفعيل الحوكمة المؤسسية وزيادة موثوقية وتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية التي هي لب المراجعة الداخلية، ودعم اختيار القرارات الاستثمارية من خلال تحسين أداء المؤسسات، وتعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية للمحاسبين في القوائم المالية والخالية من كل أشكال الغش والأخطاء والتدليس، وتوفير المعلومات اللازمة والمناسبة في الوقت المناسب للمستثمرين وأصحاب المصالح.

د-دراسة (أبو شعيشع، رياض، و زيدان، ٢٠١٤م)

تتجسد مشكلة البحث في درجة الاستعداد لمهنة المراجعة الداخلية لمواجهة مخاطر تكنولوجيا المعلومات في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، وعلاقة المراجعة الخارجي بالمراجع الداخلي في تحقيق جودة حوكمة تكنولوجيا المعلومات. وتوصل الباحثون إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن المراجعين الداخليين يلعبوا دورًا هامًا في تحديد وتقييم المخاطر الرئيسية. ومن أبرز التوصيات التي قدمها الباحثون بأن هناك علاقة ارتباط قوية بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات والقواعد التنفيذية لحوكمة الشركات والتي تمثل الدور الاستراتيجي للمراجعة الداخلية.

هـ-دراسة (الوشلي، ٢٠١٢م):

هدفت الدراسة إلى تقييم طبيعة وخصائص وظيفة المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية، من منظور حوكمة الشركات، في ضوء المحددات الشائعة في الأدب المهني كمؤشرات على كفاءة وفعالية هذه الوظيفة مثل المقدرة المهنية، والاستقلال التنظيمي، ودعم الإدارة العليا، وعلاقة المراجعة الداخلية بالمراجعة الخارجية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أبرزها ضعف كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية في البنوك اليمنية، وأنها تعاني العديد من الصعوبات التي تؤثر على دورها خاصة ما يتعلق بالحوكمة.

تتمثل أبرز أوجه الشبه بين هذه الدراسة والدراسات السابقة التي تم استعراضها في إبراز دور المراجعة الداخلية في تعزيز أو تفعيل حوكمة الشركات، باعتبار أن هذا الدور يمثل أهمية بالغة في زيادة مستوى موثوقية المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها، ويؤثر بالتبعية في زيادة ثقة المستثمرين بالتقارير المالية.

أما أبرز أوجه الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة التي تم استعراضها يتمثل في اختلاف بيئة تطبيق الدراسة الميدانية. حيث تمثلت بيئة تطبيق دراسة ميرة في لجان المراجعة في المؤسسات الاقتصادية، أما دراسة الحاج تمثلت بيئة التطبيق في الشركات المساهمة العامة اليمنية، واستهدفت دراسة عزوز فئة المراجعين الداخليين بالمؤسسات، واستهدفت دراسة أبو

شعشع الشركات المدرجة بسوق المال السعودي، وأخيراً دراسة الوشلي استهدفت البنوك اليمنية. بينما استهدفت هذه الدراسة وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس بمنطقة القصيم.

ثانياً: الإطار النظري:

١/ التطور التاريخي لمفهوم المراجعة الداخلية:

قام معهد المراجعين الداخليين (IIA) بإصدار ثلاث تعريفات للمراجعة الداخلية خلال الفترة من العام ١٩٧٨م وحتى العام ١٩٩٩م كما يلي (الشنيفي، ٢٠١٩م):

في العام ١٩٧٨م عرّف المراجعة الداخلية بأنها (وظيفة تقويم مستقلة داخل الشركة تهدف إلى التدقيق عن طريق فحص وتقويم أنشطة الشركة المختلفة).

وفي العام ١٩٩٦م عرّف المراجعة الداخلية بأنها (وظيفة تقويم مستقلة داخل الشركة لفحص وتقويم الأنشطة كخدمة للشركة، بهدف مساعدة أفراد الشركة على تنفيذ المسؤوليات المرتبطة بهم بفاعلية من خلال تزويد الأفراد بالشركة بالتحليلات والتقييمات والمشورة المختصة بفحص الأنشطة، وتشمل أهداف المراجعة أيضاً توفير رقابة فعالة بتكلفة مناسبة).

أما في العام ١٩٩٩م عرّف المراجعة الداخلية بأنها (نشاط تأكيد واستشاري مستقل وموضوعي يوصف من خلال فلسفة إضافة القيمة لتحسين عمليات الشركة، ويساعد في إنجاز أهداف الشركة من خلال تقديم مدخل محكم ومنظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، والرقابة، وعمليات الحوكمة).

من خلال ما تم عرضه من مفاهيم المراجعة الداخلية يلاحظ الباحث أن مفهوم المراجعة الداخلية الذي أورده معهد المراجعين الداخليين في العام ١٩٧٨م حصر دور المراجعة الداخلية في المراجعة المالية والتشغيلية فقط، ومن خلال التعريف الثاني للمراجعة الداخلية في العام ١٩٩٦م زادت مهام إدارة المراجعة الداخلية لتشمل بجانب المراجعة المالية والتشغيلية تقديم تحليلات وتوصيات مرتبطة بعملية المراجعة الداخلية لإدارة المنشأة تعينها في عملية التخطيط

الاستراتيجي للمنشأة. أما التعريف الثالث للمراجعة الداخلية فقط أضاف مسؤوليات جديدة للمراجعة الداخلية بخلاف ما سلف ذكره من مسؤوليات متمثلة في مساهمة إدارة المراجعة الداخلية في عمليات إدارة المخاطر وتفعيل أدوات الرقابة الداخلية المتمثلة في إدارة المراجعة الداخلية لمراقبة مدى التطبيق الفعال لمبادئ حوكمة الشركات.

٢/ مفهوم الحوكمة:

وردت العديد من المفاهيم للحوكمة نستعرض منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

أ. عرف مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي الحوكمة بأنها (مجموعة من العمليات والأنشطة التي يضعها مجلس الإدارة بما يشمل الترخيص بالعمليات، وتوجيه عمليات الإدارة، والرقابة عليها بغية تحقيق الأهداف التي تضعها المنشأة) (التوجيهي، النودل، آل عباس، الشتوي، و النافعابي، ٢٠٢٢م)

ب. عرفت مؤسسة التمويل الدولية الحوكمة بأنها (النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والرقابة عليها) (الشنيفي، ٢٠١٩م)

ج. الحوكمة هي (حالة وعملية واتجاه، وأنها تمثل نظام مناعة يحمي سلامة جميع التصرفات ونزاهة السلوكيات داخل الشركات، وتعد الحوكمة بمثابة عملية إدارية تمارسها سلطة الإدارة الإشرافية داخل الشركات أو خارجها) (الشمري، ٢٠١٣م)

د. الحوكمة هي (نظام لتنظيم وتشغيل والسيطرة على الشركة، بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل لإرضاء المساهمين، والدائنين، والعاملين، وعملاء، والموردين، والامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية، فضلاً عن الوفاء بالمتطلبات البيئية المحلية واحتياجات المجتمع) (سليمان، ٢٠١٧م)

هـ. حوكمة الشركات (هي ذلك النشاط المتكامل للرقابة المالية وغير المالية، والذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها، بالإضافة إلى أنها مجموعة من الطرق التي

يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرين من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم
(القاضي، ٢٠٢٢م)

من خلال المفاهيم الخاصة بحوكمة الشركات والمذكورة أعلاه لاحظ الباحث اشتراك جميع
المفاهيم في النقاط التالية:

✓ حوكمة الشركات نظام رقابي يهدف إلى التأكد من صدق إدارة الشركة في تحديد
الأهداف العامة للشركة والتي تعود بالنفع على مجلس الإدارة، والمساهمين، والأطراف
ذات العلاقة.

✓ نظام الرقابة يتم من خلال بناء سياسات، وأنظمة، ولوائح إدارية ومالية قوية تضمن
تحقيق الأهداف العامة للشركة.

✓ مجلس إدارة الشركة يعتبر وكيلاً مفوض من قبل المساهمين لاستغلال الموارد المادية
والبشرية الخاصة بالشركة لتعزيز ثروتهم والسعي الجاد لنمو الشركة وتوسعها.

✓ نظام الرقابة الداخلية للشركة يعمل على تفعيل السياسات، والقواعد، واللوائح المالية
والإدارية والتأكد من تطبيقها من خلال إدارة المراجعة الداخلية.

✓ زيادة مستوى الثقة في التقارير المالية المفصح عنها لدى المستثمرين الحاليين
والمرتقبين.

٣/ مبادئ حوكمة الشركات:

من التعريفات المختلفة للحوكمة بأنها عبارة عن الأنظمة الرقابية والسياسات والإجراءات
التي يضعها مجلس إدارة الشركة ليضمن تحقيق الأهداف العامة للشركة، وأن حقوق الملاك
وغيرهم من أصحاب العلاقة بالشركة قد تم حمايتها وحفظها على نحو يرضي تطلعاتهم
وطموحاتهم في الاستثمار أو التعامل مع المنشأة، تأسيساً على ما سبق يمكن حصر مبادئ
الحوكمة فيما يلي (التويجري، النودل، آل عباس، الشتوي، و النافعي، ٢٠٢٢م):

أ. **حقوق المساهمين:** تعتبر حقوق المساهمين من أبرز المبادئ التي قامت عليها الحوكمة، حيث إن أنظمة الحوكمة من بين محاورها الأساسية أن تعمل جاهدة على حفظ حقوق الملاك بحيث لا يتم استغلالها من قبل الإدارة وبما يضر بمصالح الملاك وأصحاب العلاقة وذلك من خلال تفعيل أدوات الرقابة الداخلية المتمثلة في إدارة المراجعة الداخلية للتأكد من أنها تنفذ الخطط، والسياسات، والقواعد، والإجراءات، واللوائح المالية والإدارية بما يكفل تحقيق مصالح الملاك. ومن ناحية أخرى يدخل ضمن يدخل ضمن هذا المبدأ حقوق الأقلية والمساواة بين كافة المساهمين، ومن أمثلة ذلك المساواة في توفير المعلومات بين كبار وصغار المساهمين، كما يدخل في هذا الجانب حفظ حقوق المساهمين المعنية بحقوقهم في التصويت، وحق حضور الجمعية العامة، وحقوقهم في التوزيعات السنوية للأرباح.

ب. **دور أصحاب المصالح:** يجب أن يقر الإطار الخاص بالقواعد المنظمة لحوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون (مقرس، ٢٠٠٨م). ويقصد بأصحاب المصالح من لهم مصلحة مباشرة وغير مباشرة في أنشطة الشركة وذلك كالعلاء، والموردين، والأجهزة الحكومية مثل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ووزارة التجارة، والمنظمات المهنية مثل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

ج. **الإفصاح والشفافية:** تعني ضرورة ضمان إطار حوكمة الشركات للإفصاح الدقيق وبالتوقيت المناسب لجميع الأمور الجوهرية والمادية التي تتعلق بالشركة بشفافية ومصداقية عالية، وتشمل المعلومات المالية، والمعلومات الاستراتيجية كالأهداف، والخطط، والمخاطر، والمعلومات حول الملكية من عمليات اندماج واستحواذ على شركات أخرى، ومعلومات عن تطبيق آليات حوكمة الشركات. (الخيارى، ٢٠١٧م).

د. **الاستقلالية:** وتعني الاستقلالية أن يتم أداء المهام المختلفة بحرية كاملة بدون ضغوط من أطراف أخرى، وتشمل استقلالية كافة الوحدات الإدارية، والأقسام، واللجان. وتشمل

كذلك الاستقلال في أداء المهام وتوزيع المسؤوليات، واستقلال الوحدات المرتبطة بالمنشأة كالمراجعين الداخليين والخارجيين.

هـ. **مسئوليات مجلس الإدارة:** ناقش هذا المبدأ من مبادئ الحوكمة مسئوليات مجلس الإدارة، وتتضمن هذه المسئوليات مراعاة التالي: ينبغي أن يتخذ أعضاء مجلس الإدارة قراراتهم على أسس من المعلومات الكاملة تحقيقاً لصالح الشركة والمساهمين، الحرص على التعامل مع المساهمين بشكل عادل، وضع استراتيجية الشركة وخطط العمل وسياسات المخاطرة، متابعة كفاءة ممارسة الشركة لقواعد حوكمة الشركات وإجراء التعديلات عند الحاجة، اختيار المدراء التنفيذيين، ضمان نزاهة حسابات الشركة ونظم إعداد قوائمها المالية بما في ذلك المراجعة المستقلة مع ضمان وجود نظم سليمة للرقابة الداخلية. (زين و صبحي، ٢٠٠٨م)

ويرى الباحث أن مبادئ الحوكمة المشار إليها أعلاه تمثل مرتكز قوي لبناء نظام رقابي متكامل داخل المنشأة قائم على مجموعة من السياسات، والإجراءات، والقواعد، واللوائح التي تعمل على تحقيق أهداف الشركة، وحماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب العلاقة.

ثالثاً: الدراسة الميدانية:

١/ نبذة عن كليات عنيزة الأهلية:

انطلقت مسيرة كليات عنيزة خلال العام الدراسي ١٤٣٧/١٤٣٦هـ بعد حصولها على الاعتماد العام رقم ٦٣٥١ وتاريخ ٢٣/٠١/١٤٣٧هـ بكونها منارة تعليمية غير نمطية في مسيرة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية؛ إذ تسعى الكليات من خلال التركيز على المحاور التعليمية، والبحثية، والشراكة المجتمعية إلى المضي في طريقها نحو الريادة في التعليم الأهلي الجامعي من خلال الالتزام برؤية شاملة، تقوم على برنامج عمل دقيق، وواضح المعالم، يسعى إلى تحقيق هدف نبيل، يتمثل في الارتقاء بالكليات إلى جامعة نموذجية، تركز على التعليم، والبحث العلمي؛ لتحقيق بيئة الإبداع الشاملة، وتقع الكليات في محافظة عنيزة

التي تُعدّ من أقدم محافظات منطقة القصيم، وأهمّها؛ إذ تضمّ كِلَيْتَيْن: هما "كلّية الهندسة وتقنية المعلومات"، وكلية الدّراسات الإنسانية والإداريّة" اللّتين تقدّمان تخصصّات دراسيّة متنوّعة، اختيرت بعناية؛ لتتوافق مع رؤية ٢٠٣٠ للمملكة، واحتياجات القطاعين: الحكومي، والخاصّ في المملكة عامّة، ومنطقة القصيم خاصّة. (عن كليات عنيزة الأهلية، ٢٠٢٥م)

٢/ أعضاء هيئة التدريس بكلية الدراسات الإنسانية والإدارية:

جدول (١): أعضاء هيئة التدريس بكلية الدراسات الإنسانية حسب التخصص

التخصص	أعضاء هيئة التدريس		
	الذكور	الإناث	المجموع
المحاسبة	٦	٢	٨
إدارة الأعمال	٢٠	٩	٢٩
الأنظمة	١١	٩	٢٠
	المجموع		٥٧

المصدر: عمل الباحث من واقع المقابلات المباشرة

٣/ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثّل مجتمع الدراسة في أعضاء هيئة التدريس بكليات عنيزة المتخصصين في مجال المحاسبة، وإدارة الأعمال، والأنظمة والبالغ قدرهم (٥٧) عضو هيئة تدريس. أما عينة الدراسة فتتمثّل في عدد (٣٩) عضو هيئة تدريس تم اختيارهم عشوائياً من مجموعة أعضاء هيئة التدريس بكليات عنيزة المتخصصين في مجال المحاسبة، وإدارة الأعمال، والأنظمة. وتم توزيع عدد (٥٧) استبانة استرجع منها عدد (٣٩) استبانة تم استخدامها في التحليل.

٤/ تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

أ/ التكرارات والنسب المئوية لعبارات الفرضيات:

جدول (٢): يوضح التكرارات والنسب المئوية لعبارات الفرضية الأولى (تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات):

العبرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١- تسهم إدارة المراجعة الداخلية في عملية حفظ حقوق الملاك من خلال الرقابة على أداء الإدارة للتأكد من أنها تنفذ الخطط والاستراتيجيات التي تكفل تحقيق مصالح الملاك.	21	16	1	1	•
	53.8	41	2.6	2.6	•
٢- تسهم إدارة المراجعة الداخلية في عملية حفظ حقوق الأقلية والمساواة بين كافة المساهمين من خلال الرقابة على أداء الإدارة فيما يختص بتوفير المعلومات بين كبار وصغار المساهمين	21	16	1	1	•
	53.8	41	2.6	2.6	•
٣- تسهم إدارة المراجعة الداخلية في عملية حفظ الحقوق المعنوية للمساهمين من خلال الرقابة على أداء الإدارة فيما يختص بحفظ حقوقهم في التصويت، وحضور الجمعية العامة للمساهمين، والتوزيعات السنوية للأرباح	17	18	1	2	1
	43.6	46.2	2.6	5.1	2.6
٤- تسهم إدارة المراجعة الداخلية في حماية أصحاب المصالح (الموردين، والعملاء، والعاملين، والأجهزة الحكومية، ...الخ) من خلال الرقابة على أداء الإدارة فيما يختص بتوفير كافة المعلومات المالية وغير المالية عن أداء الإدارة لهم في الوقت المناسب	18	17	1	3	•
	46.2	43.6	2.6	7.7	•
٥- تسهم إدارة المراجعة الداخلية في حماية أصحاب المصالح (الموردين، والعملاء، والعاملين، والأجهزة الحكومية، ...الخ) من خلال الرقابة على أداء الإدارة فيما يختص بضمان حصول أصحاب المصالح على حقوقهم الناتجة عن الارتباطات التعاقدية بينهم وبين إدارة الشركة	19	18	1	1	•
	48.7	46.2	2.6	2.6	•
٦- تسهم إدارة المراجعة الداخلية في زيادة مستوى الإفصاح والشفافية من خلال الرقابة على أداء الإدارة فيما يختص بالتزامها بمتطلبات الإفصاح عن كل المعلومات المالية وغير المالية بكل شفافية ودقة وبالتوقيت المناسب	22	16	•	1	•
	56.4	41	•	2.6	•
٧- تسهم إدارة المراجعة الداخلية في توفير بيئة مهنية مناسبة من	18	19	1	•	1

= ٨٣ =

2.6	•	2.6	48.7	46.2	خلال الرقابة على أداء الإدارة فيما يختص بتمتع كافة الوحدات الإدارية واللجان بالشركة باستقلالية في أداء المهام وتوزيع المسؤوليات، وكذلك استقلال الوحدات المرتبطة بالشركة كالمراجعين الداخليين والخارجيين
•	3	•	18	18	٨- تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات من خلال الرقابة على أداء الإدارة فيما يختص بوضع الأهداف، والاستراتيجيات، وإقرار الأنظمة وقواعد العمل، وتحديد الواجبات والمسؤوليات لوحدة الشركة، والإشراف على تطبيقها
•	7.7	•	46.2	46.2	٩- تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات من خلال الرقابة على أداء الإدارة فيما يختص بتوفير المعلومات عن أداء الشركة، وتصميم الهيكل التنظيمي، ووضع النظام الرقابي
•	1	•	21	17	الفرضية ككل
•	2.6	•	53.8	43.6	
2	14	4	157	174	
0.6	4	1.1	44.7	49.6	

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢٥م.

من الجدول أعلاه نجد أن:

✓ 53.8% من أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على عبارة (تسهم إدارة المراجعة الداخلية في عملية حفظ حقوق الملاك من خلال الرقابة على أداء الإدارة للتأكد من أنها تنفذ الخطط والاستراتيجيات التي تكفل تحقيق مصالح الملاك) ، و 41% موافقين، و 2.6% محايدون، و 2.6% غير موافقين.

✓ 53.8% من أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على عبارة (تسهم إدارة المراجعة الداخلية في عملية حفظ حقوق الأقلية والمساواة بين كافة المساهمين من خلال الرقابة على أداء الإدارة فيما يختص بتوفير المعلومات بين كبار وصغار المساهمين) ، و 41% موافقين، و 2.6% محايدون، و 2.6% غير موافقين.

✓ 43.6% من أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على عبارة (تسهم إدارة المراجعة الداخلية في عملية حفظ الحقوق المعنوية للمساهمين من خلال الرقابة على أداء الإدارة فيما يختص بحفظ حقوقهم في

- التصويت، وحضور الجمعية العامة للمساهمين، والتوزيعات السنوية للأرباح) ، و 46.2% موافقين، و 2.6% محايدين، و 5.1% غير موافقين، و 2.6% غير موافقين بشدة.
- ✓ 46.2% من أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على عبارة (تسهم إدارة المراجعة الداخلية في حماية أصحاب المصالح "الموردين، والعملاء، والعاملين، والأجهزة الحكومية، ...الخ" من خلال الرقابة على أداء الإدارة فيما يختص بتوفير كافة المعلومات المالية وغير المالية عن أداء الإدارة لهم في الوقت المناسب) ، و 43.6% موافقين و 2.6% محايدين، و 7.7% غير موافقين.
- ✓ 48.7% من أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على عبارة (تسهم إدارة المراجعة الداخلية في حماية أصحاب المصالح "الموردين، والعملاء، والعاملين، والأجهزة الحكومية، ...الخ" من خلال الرقابة على أداء الإدارة فيما يختص بضمان حصول أصحاب المصالح على حقوقهم الناتجة عن الارتباطات التعاقدية بينهم وبين إدارة الشركة) ، و 46.2% موافقين، و 2.6% محايدين، و 2.6% غير موافقين.
- ✓ 56.4% من أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على عبارة (تسهم إدارة المراجعة الداخلية في زيادة مستوى الإفصاح والشفافية من خلال الرقابة على أداء الإدارة فيما يختص بالتزامها بمتطلبات الإفصاح عن كل المعلومات المالية وغير المالية بكل شفافية ودقة وبالتوقيت المناسب) ، و 41% موافقين، و 2.6% غير موافقين.
- ✓ 46.2% من أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على عبارة (تسهم إدارة المراجعة الداخلية في توفير بيئة مهنية مناسبة من خلال الرقابة على أداء الإدارة فيما يختص بتمتع كافة الوحدات الإدارية واللجان بالشركة باستقلالية في أداء المهام وتوزيع المسؤوليات، وكذلك استقلال الوحدات المرتبطة بالشركة كالمراجعين الداخليين والخارجيين) ، و 48.7% موافقين، و 2.6% محايدين، و 2.6% غير موافقين بشدة.
- ✓ 46.2% من أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على عبارة (تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات من خلال الرقابة على أداء الإدارة فيما يختص بوضع الأهداف،

والاستراتيجيات، وإقرار الأنظمة وقواعد العمل، وتحديد الواجبات والمسؤوليات لوحدة الشركة، والإشراف على تطبيقها) ، و 46.2% موافقين، و 7.7% غير موافقين.

✓ 43.6% من أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على عبارة (تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات من خلال الرقابة على أداء الإدارة فيما يختص بتوفير المعلومات عن أداء الشركة، وتصميم الهيكل التنظيمي، ووضع النظام الرقابي) و 53.8% موافقين، و 2.6% غير موافقين.

✓ 49.6% من إجمالي إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفرضية الأولى " تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات " هي موافق بشدة، و 44.7% موافق، و 1.1% محايد، و 4% غير موافق، و 0.6% غير موافق بشدة.

جدول (٣): يوضح التكرارات والنسب المئوية لعبارات الفرضية الثانية: (لا تواجه إدارة المراجعة الداخلية معوقات تحد من اسهامها في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات).

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١-يستند عمل إدارة المراجعة الداخلية ميثاق يوضح رؤيتها، ورسالتها، وأهدافها، وصلاحياتها، ومسؤولياتها، وإجراءات عملها	15	21	1	2	•
	38.5	53.8	2.6	5.1	•
٢-تقوم إدارة المراجعة الداخلية بوضع خطة مراجعة سنوية وفق منهجية سليمة تسمح لها بتحقيق أهدافها بشكل عام، ومساهمتها الفاعلة في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات على وجه الخصوص	15	21	2	1	•
	38.5	53.8	5.1	2.6	•
٣-تتمتع إدارة المراجعة الداخلية بمكانة تنظيمية تسمح لها بإنجاز الأعمال والمسؤوليات الخاصة بها باستقلالية تامة	16	19	2	2	•
	41	48.7	5.1	5.1	•
٤-تلتزم إدارة المراجعة الداخلية بعدم تنفيذ أي أعمال تقوم بمراجعتها، كما تلتزم بالموضوعية في إصدار الأحكام على الأعمال التي تقوم بمراجعتها	12	22	4	1	•
	30.8	56.4	10.3	2.6	•
٥- من الضرورة بمكان تمتع المراجعين الداخليين بالكفاءة العملية والخبرة العملية للقيام بعملية المراجعة بشكل احترافي	27	11	•	1	•
	69.2	28.2	•	2.6	•

= ٨٦ =

6-	القيام بمسئوليات المراجعة بكفاءة عالية يتطلب الإلمام	26	12	•	1	•
	بمستجدات المراجعة من خلال توفير التدريب المستمر	66.7	30.8	•	2.6	•
7-	القيام بمسئوليات المراجعة بكفاءة عالية يتطلب الاهتمام	22	15	•	15	•
	بالعلاقات الإنسانية والاتصالات الفعالة والمهارات في التعامل مع الأفراد	56.4	38.5	•	5.1	•
8-	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بجمع وتحليل وتفسير	22	15	•	2	•
	المعلومات، والحصول على الأدلة والقرائن الكافية التي تؤيد نتائج المراجعة	56.4	38.5	•	5.1	•
9-	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتقرير عن نتائج أعمال	23	14	1	1	•
	المراجعة، ومتابعتها للتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة على ضوء نتائج المراجعة	59	35.9	2.6	2.6	•
	الفرضية ككل	178	150	10	13	•
		50.7	42.7	2.8	3.7	•

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢٥م.

من الجدول أعلاه نجد أن:

✓ 38.5% من أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على عبارة (يستند عمل إدارة المراجعة الداخلية على

ميثاق يوضح رؤيتها، ورسالتها، وأهدافها، وصلاحياتها، ومسؤولياتها، وإجراءات عملها) و 53.8%

موافقين، و 2.6% محايدين، و 5.1% غير موافقين.

✓ 38.5% من أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على عبارة (تقوم إدارة المراجعة الداخلية بوضع خطة

مراجعة سنوية وفق منهجية سليمة تسمح لها بتحقيق أهدافها بشكل عام، ومساهمتها الفاعلة في

تعزيز مبادئ حوكمة الشركات على وجه الخصوص) ، و 53.8% موافقين، و 5.1% محايدين، و

2.6% غير موافقين.

✓ 41% من أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على عبارة (تتمتع إدارة المراجعة الداخلية بمكانة

تنظيمية تسمح لها بإنجاز الأعمال والمسئوليات الخاصة بها باستقلالية تامة) ، و 48.7%

موافقين، و 5.1% محايدين، و 5.1% غير موافقين.

= ٨٧ =

✓ 30.8% من أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على عبارة (تلتزم إدارة المراجعة الداخلية بعدم تنفيذ أي أعمال تقوم بمراجعتها، كما تلتزم بالموضوعية في إصدار الأحكام على الأعمال التي تقوم بمراجعتها) ، و 56.4% موافقين، و 10.3% محايدين، و 2.6% غير موافقين.

✓ 69.2% من أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على عبارة (من الضرورة بمكان تمتع المراجعين الداخليين بالكفاءة العملية والخبرة العملية للقيام بعملية المراجعة بشكل احترافي) ، و 28.2% موافقين، و 2.6% غير موافقين.

✓ 66.7% من أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على عبارة (القيام بمسؤوليات المراجعة بكفاءة عالية يتطلب الإلمام بمستجدات المراجعة من خلال توفير التدريب المستمر) ، و 30.8% موافقين، و 2.6% غير موافقين.

✓ 56.4% من أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على عبارة (القيام بمسؤوليات المراجعة بكفاءة عالية يتطلب الاهتمام بالعلاقات الإنسانية والاتصالات الفعالة والمهارات في التعامل مع الأفراد) ، و 38.5% موافقين، و 5.1% غير موافقين.

✓ 56.4% من أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على عبارة (تقوم إدارة المراجعة الداخلية بجمع وتحليل وتفسير المعلومات، والحصول على الأدلة والقرائن الكافية التي تؤيد نتائج المراجعة) ، و 38.5% موافقين، و 5.1% غير موافقين.

✓ 59% من أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على عبارة (تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتقرير عن نتائج أعمال المراجعة، ومتابعتها للتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة على ضوء نتائج المراجعة) ، و 35.9% موافقين و 2.6% محايدين، و 2.6% غير موافقين.

✓ 50.7% من إجمالي إجابات أفراد عينة الدراسة عن الفرضية الثانية " لا تواجه إدارة المراجعة الداخلية معوقات تحد من اسهامها في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات " موافق بشدة، و 42.7% موافق، و 2.8% محايد، و 3.7% غير موافق.

ب/ اختبار الفرضيات:

جدول (٤): يوضح اختبار الفرضية الأولى: (تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات)

رقم العبارة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط	الدلالة الإحصائية	الاستنتاج
١	20.462	2	0.00	4.56	٠.641	5.00	دالة	موافق بشدة
٢	32.692	3	0.00	4.46	٠.682	5.00	دالة	موافق بشدة
٣	40.359	4	0.00	4.23	٠.931	4.00	دالة	موافق بشدة
٤	24.897	3	0.00	4.28	٠.857	4.00	دالة	موافق بشدة
٥	31.462	3	0.00	4.41	٠.677	4.00	دالة	موافق بشدة
٦	18	2	0.00	4.51	٠.644	5.00	دالة	موافق بشدة
٧	31.462	3	0.00	4.33	٠.838	4.00	دالة	موافق بشدة
٨	11.538	2	0.00	4.31	٠.832	4.00	دالة	موافق بشدة
٩	17.231	2	0.00	4.38	٠.633	4.00	دالة	موافق بشدة
الفرضية ككل	434.484	4	0.00	4.39	٠.755	4.00	دالة	موافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢٥م.

من الجدول أعلاه نجد أن جميع القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الأولى أقل من ٠,٠٥ وهي ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين، وبالنظر لقيم الوسط الحسابي نجدها جميعاً أكبر من الوسط الفرضي (٣)، عليه أخذت آراء المبحوثين القبول على عبارات الفرضية، عليه تم التحقق من صحة الفرضية الأولى أي تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات.

جدول (٥): يوضح اختبار الفرضية الثانية: (لا تواجه إدارة المراجعة الداخلية معوقات تحد من اسهامها في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات).

رقم العبارة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط	الدلالة الإحصائية	الاستنتاج
١	29.821	3	0.00	4.26	٠.751	4.00	دالة	موافق بشدة

٢	29.821	3	0.00	4.28	٠.686	4.00	دالة	موافق بشدة
٣	25.103	3	0.00	4.26	٠.785	4.00	دالة	موافق بشدة
٤	27.154	3	0.00	4.15	٠.709	4.00	دالة	موافق
٥	26.462	2	0.00	4.64	٠.628	5.00	دالة	موافق بشدة
٦	24.154	2	0.00	4.62	٠.633	5.00	دالة	موافق بشدة
٧	15.846	2	0.00	4.46	٠.756	5.00	دالة	موافق بشدة
٨	15.846	2	0.00	4.46	٠.756	5.00	دالة	موافق بشدة
٩	35.564	3	0.00	4.51	٠.683	5.00	دالة	موافق بشدة
الفرضية ككل	269.547	3	0.00	4.40	٠.722	5.00	دالة	موافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢٥م.

من الجدول أعلاه نجد أن جميع القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي لعبارات الفرضية الثانية أقل من ٠,٠٥ وهي ذات دلالة إحصائية أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين، وبالنظر لقيم الوسط الحسابي نجدها جميعاً أكبر من الوسط الفرضي (٣)، عليه أخذت آراء المبحوثين القبول على عبارات الفرضية، عليه تم التحقق من الفرضية الثانية أي لا تواجه إدارة المراجعة الداخلية معوقات تحد من اسهامها في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات.

رابعاً: النتائج:

من خلال الدراسة توصل الباحثان للنتائج التالية:

١/ تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات. ومن هذه النتيجة الرئيسية توصل اليها الباحثان للنتائج الفرعية التالية:

- أ. تسهم إدارة المراجعة الداخلية في عملية حفظ حقوق الملاك من خلال الرقابة على أداء الإدارة للتأكد من أنها تتفد الخطط والاستراتيجيات التي تكفل تحقيق مصالح الملاك.
- ب. تسهم إدارة المراجعة الداخلية في عملية حفظ حقوق الأقلية والمساواة بين كافة المساهمين من خلال الرقابة على أداء الإدارة فيما يختص بتوفير المعلومات بين كبار وصغار المساهمين.

- ج. تسهم إدارة المراجعة الداخلية في عملية حفظ الحقوق المعنوية للمساهمين من خلال الرقابة على أداء الإدارة فيما يختص بحفظ حقوقهم في التصويت، وحضور الجمعية العامة للمساهمين، والتوزيعات السنوية للأرباح.
- د. تسهم إدارة المراجعة الداخلية في حماية أصحاب المصالح (الموردين، العملاء، والعاملين، والأجهزة الحكومية، ...الخ) من خلال الرقابة على أداء الإدارة فيما يختص بتوفير كافة المعلومات المالية وغير المالية عن أداء الإدارة لهم في الوقت المناسب.
- هـ. تسهم إدارة المراجعة الداخلية في حماية أصحاب المصالح (الموردين، العملاء، والعاملين، والأجهزة الحكومية، ...الخ) من خلال الرقابة على أداء الإدارة فيما يختص بضمان حصول أصحاب المصالح على حقوقهم الناتجة عن الارتباطات التعاقدية بينهم وبين إدارة الشركة.
- و. تسهم إدارة المراجعة الداخلية في زيادة مستوى الإفصاح والشفافية من خلال الرقابة على أداء الإدارة فيما يختص بالتزامها بمتطلبات الإفصاح عن كل المعلومات المالية وغير المالية بكل شفافية ودقة وبالتوقيت المناسب.
- ز. تسهم إدارة المراجعة الداخلية في توفير بيئة مهنية مناسبة من خلال الرقابة على أداء الإدارة فيما يختص بتمتع كافة الوحدات الإدارية واللجان بالشركة باستقلالية في أداء المهام وتوزيع المسؤوليات، وكذلك استقلال الوحدات المرتبطة بالشركة كالمراجعين الداخليين والخارجيين.
- ح. تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات من خلال الرقابة على أداء الإدارة فيما يختص بوضع الأهداف، والاستراتيجيات، وإقرار الأنظمة وقواعد العمل، وتحديد الواجبات والمسؤوليات لوحدات الشركة، والإشراف على تطبيقها.
- ط. تسهم إدارة المراجعة الداخلية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات من خلال الرقابة على أداء الإدارة فيما يختص بتوفير المعلومات عن أداء الشركة، وتصميم الهيكل التنظيمي، ووضع النظام الرقابي.

٢/ لا تواجه إدارة المراجعة الداخلية معوقات تحد من اسهامها في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات. ومن هذه النتيجة الرئيسية توصل الباحثان للنتائج الفرعية التالية:

أ. عندما يستند عمل إدارة المراجعة الداخلية على ميثاق يوضح رؤيتها، ورسالتها، وأهدافها، وصلاحياتها، ومسؤولياتها، وإجراءات عملها، تسهم بفاعلية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات.

ب. قيام إدارة المراجعة الداخلية بوضع خطة مراجعة سنوية وفق منهجية سليمة تسمح لها بتحقيق أهدافها بشكل عام، ومساهمتها الفاعلة في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات على وجه الخصوص.

ج. تمتع إدارة المراجعة الداخلية بمكانة تنظيمية يسمح لها بإنجاز الأعمال والمسؤوليات الخاصة بها باستقلالية تامة وبالتالي تعزز من مبادئ حوكمة الشركات.

د. التزام إدارة المراجعة الداخلية بعدم تنفيذ أي أعمال تقوم بمراجعتها، وبالموضوعية في إصدار الأحكام على الأعمال التي تقوم بمراجعتها، يعزز من مبادئ حوكمة الشركات.

هـ. تمتع المراجعون الداخليون بالكفاءة العلمية والخبرة العملية يمكنهم من القيام بعملية المراجعة بشكل احترافي مما يعزز من مبادئ حوكمة الشركات.

و. القيام بمسؤوليات المراجعة بكفاءة عالية يتطلب الإلمام بمستجدات المراجعة من خلال توفير التدريب المستمر مما يعزز من مبادئ حوكمة الشركات.

ز. القيام بمسؤوليات المراجعة بكفاءة عالية يتطلب الاهتمام بالعلاقات الإنسانية والاتصالات الفعالة والمهارات في التعامل مع الأفراد مما يعزز من مبادئ حوكمة الشركات.

ح. قيام إدارة المراجعة الداخلية بجمع وتحليل وتفسير المعلومات، والحصول على الأدلة والقرائن الكافية التي تؤيد نتائج المراجعة يعزز من مبادئ حوكمة الشركات.

ط. قيام إدارة المراجعة الداخلية بالتقرير عن نتائج أعمال المراجعة، ومتابعتها للتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة على ضوء نتائج المراجعة يعزز من مبادئ حوكمة الشركات.

خامساً: التوصيات:

استنادًا على هذه الدراسة والدراسات السابقة حول دور المراجعة الداخلية في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات يوصي الباحثان بالآتي:

١. تقديم الدعم اللازم لإدارة المراجعة الداخلية من خلال وضعها في مكانة تنظيمية تسمح لها من القيام بأدوارها المرجوة منها مثل المراجعة المالية والتشغيلية مراجعة الالتزام، بالإضافة إلى تقديم التوصيات اللازم فيما يختص بإدارة المخاطر وتعزيز مبادئ حوكمة الشركات.
٢. تقديم الدعم اللازم لإدارة المراجعة الداخلية من خلال توفير الموارد المادية الكافية، والكوادر البشرية المؤهلة علميًا وعمليًا التي تعينها على تعزيز مبادئ حوكمة الشركات.
٣. الحرص على توفير فرص التدريب والتطوير المستمر وذلك لمواكبة أحدث المستجدات في مجال المراجعة الداخلية.
٤. الحرص على تذليل كل المعوقات التي تحد من عمل إدارة المراجعة الداخلية.
٥. الحرص على تحديث رؤية ورسالة وأهداف المراجعة الداخلية دوريًا لمواكبة أحدث المستجدات في مجال المراجعة الداخلية.

سادسًا: المراجع:

١/ المراجع باللغة العربية:

م	المراجع
١	أكرم محمد الوشلي. (٢٠١٢م). المراجعة الداخلية كأداة فعالة لحوكمة الشركات. مجلة التجارة والتمويل، ع ٤، الصفحات ٧٠٧-٧٧٦. تم الاسترداد من http://search.mandumah.com/Record/471586
٢	حسين السيد القاضي. (٢٠٢٢م). حوكمة الشركات العائلية: المفهوم، والخصائص، والآثار. مجلة العدالة والقانون، ع ٩، الصفحات ٧٦-١٢٣. تم الاسترداد من http://search.mandumah.com/Record/1424292
٣	سمير سعد مرقس. (٢٠٠٨م). مبادئ حوكمة الشركات وتطبيقاتها على البورصة المصرية. مجلة المال والتجارة، ع ٤٧٢، الصفحات ٢٥-٣٧. تم الاسترداد من http://search.mandumah.com/Record/90352
٤	صالح حمد الشنيفي. (٢٠١٩م). مدخل إلى المراجعة الداخلية "الإطار العام والمفاهيم والتطبيق" (الإصدار الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد الأول). الرياض: د. صالح بن حمد الشنيفي، قسم المحاسبة،

= ٩٣ =

	كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.
٥	عبد الرحمن علي التويجري، علي عبد الله النودل، محمد عبد الله آل عباس، محمد عبد الله الشتوي، و حسين محمد النافعابي. (٢٠٢٢م). المراجعة الداخلية: النظرية والتطبيق (المجلد الأول). الجمعية السعودية للمحاسبة.
٦	علي أحمد زين، و محمد حسني صبحي. (٢٠٠٨م). مبادئ وممارسات حوكمة الشركات. مجلة المال والتجارة، ع ٤٦٥، الصفحات ٢١-٣٥. تم الاسترداد من http://search.mandumah.com/Record/90224
٧	عمر يوسف الخياري. (٢٠١٧م). أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط. عمان. تم الاسترداد من http://search.mandumah.com/Record/856919
٨	عيد حامد الشمري. (٢٠١٣م). حوكمة الشركات: المفهوم والأهمية والأهداف. مجلة المحاسبة، ع ٥٦، صفحة ١٧. تم الاسترداد من http://search.mandumah.com/Record/455399
٩	فهم سلطان الحاج. (٢٠١٧م). المراجعة الداخلية كأحد آليات حوكمة الشركات ودورها في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة في الشركات المساهمة العامة اليمنية. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، ع ٢، الصفحات ١٦٩-٢٣٢.
١٠	محمد لمين ميرة، و عزة الأزهر. (٢٠١٧م، ٣٢٧). دور لجان مراجعة الحسابات في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الصفحات ٢٣٢-٢٤٤.
١١	مختار إسماعيل أبو شعيشع، عماد محمد رياض، و عبد العزيز محمد زيدان. (٢٠١٤م). الدور الاستراتيجي للمراجعة الداخلية في تعزيز متطلبات حوكمة تكنولوجيا المعلومات-دراسة ميدانية على بعض الشركات المقيدة في سوق المال السعودي. مجلة البحوث المالية والتجارية، ع ٤، الصفحات ٦٩-٣. تم الاسترداد من http://search.mandumah.com/Record/777926
١٢	ملیكة سليمان. (٢٠١٧م). تدقيق حوكمة الشركات. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، ع ٥٦، الصفحات ٨٣-٩٣. تم الاسترداد من http://search.mandumah.com/Record/810009
١٣	ميلود عزوز. (٢٠١٧م). دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات. مجلة العلوم الإنسانية، ع ٤٩، الصفحات ٢٧١-٢٨٤. تم الاسترداد من http://search.mandumah.com/Record/987280

٢/ المواقع الإلكترونية:

	موقع كليات عنيزة الأهلية:
١	عن كليات عنيزة الأهلية. (٢٨ مارس، ٢٠٢٥م). تم الاسترداد من كليات عنيزة الأهلية: https://www.oc.edu.sa/ar/about_oc

